بأعتبارهم ضحايا معاملة الجنود السيئة في البصرة

عراقيون يقدمون شكوى للمحكمة العليا البريطانية

ترجمة عمران السعيدي

قدم العشرات من العراقيين شكاوى ضد الجنود البريطانيين في العراق الى المحكمة البريطانية العليا باعتبارهم ضحايا معاملة سيئة من قبل اولئك الجنود. وقالت صحيفة الاندبندنت البريطانية في عدد امس السبت ان المحكمة العليا في لندن سوف تتابع قضايا اتهم فيها عدد من الجنود بسوء معاملتهم للسجناء بعد الحرب عام ٢٠٠٣ وتأتي اولى الدعاوى لمدني تم احتجازه من قبل فوج لانكشاير بعد الهجوم على فندق في البصرة في شهر ايلول من عام ٢٠٠٣,

واضافت الصحيفة ان من اهم القضايا المعروضة على المحكمة هي قضية بهاء موسى موظف الاستقبال في الفندق والذي ضرب بقسوة من قبل الجنود اثناء دخولهم الفندق وادى الى حدوث العشرات من الجروح مع كسور في الاضلاع والانف، اما باقي الضحايا فقد تم تعذيبهم اثناء الاستجواب داخل الوحدة العسكرية.

وتمت ادانة الكابتن دونالد باين وهو اول عسكري يدان في قضية سوء معاملة مدنيين عراقيين والذي اعترف بأنه مجرم حرب نتيجة تلك المعاملة، فيما جاءت اكثر القضايا اهمية ضد هذا العسكري وبعض رفاقه امام المحكمة العسكرية في بلفورد هذا العام وهي مسألة التعذيب والاهمال للمحتجزين بصورة واضحة.

وقالت الصحيفة ان احدى القضايا ذات الصلة بموضوع سوء المعاملة التي ارتكبت داخل مخيم برودباسكيت من قبل عناصر في الفرقة الاولى ذلك بعد القاء القبض على بعض من يعتقد بأنهم لصوص وتم احتجازهم لفترة قصيرة وضربوا بقسوة اثناء تلك الفترة وتم تعليقهم بالرافعات الشوكية.

يقول وهو احد المتابعين لهذه القضية واسمه مارتن داي للصحيفة: توجد عشر قضايا جاهزة عن مخيم بريدباسكيت مع عشرين شكوى اخرى ذات صلة بادعاءات مختلفة تشير الى سوء معاملة الجنود البريطانيين للمدنيين في اجزاء اخرى من جنوب العراق.

وقد ذكر المحامون بانهم على اتصال بوزارة الدفاع بعد قرار المحكمة العسكرية في مخيم بلفورد حين اعلن الجيش مسؤوليته عن سوء معاملة المدنيين العراقيين والتي حصلت بالفعل، واضاف قائلا لقد طلبنا من وزارة الدفاع قبول المسؤولية القانونية في هذه القضايا وانقاذ وكلائنا من المشاكل التي سوف تواجههم اثناء سير المحاكمة، ونحن بانتظار الرد على ذلك.

من جهته طلب دس براون وزير الدفاع البريطاني جميع الوثائق ذات العلاقة بقضية بهاء موسى ودعا عائلة القتيل وضحايا اخرين للحضور امام فريق التحقيق الذي شكله للنظر بتلك القضايا.

وقالت الصحيفة ان ملف هذه القضايا كشف وللمرة الاولى ان بعض كبار الضباط قد تلقوا تعليمات بالضغط ووضع الاغطية على رؤوس المعتقلين واعتبار ذلك امرا قانونيا بالرغم من الغائه منذ احداث ايرلندة في سبعينيات القرن الماضي.

يقول رديف طاهر وهو محاسب في فندق البصرة واحد المتعرضين الى الضرب . مطبق بعد المناشدة بالمساعدة كما روى الحادثة طاهر والذي اشار إلى انه سمع الصراخ والكيس السميك يغطي رأسه.

اما جواد كاظم الحارس الليلي فيقول شارحا حالة احتجازه شعرت بان ثلاثة رجال يركلونني بشدة وكنت اشعر بهم يركلونني بوقت واحد وحين سقطت على الارض قام احد الجنود بربط خيط الكيس حول رقبتي وسحبني كي اقف على قدمي وشعرت بالاختناق جراء سحبه لي من رقبتي وراح يعيد العملية لعدة مرات امعاناً في تعذيبي.

معاناة أهالي بغداد مع البنزين لا توصف

بغداد / محمد مزيد

يأتي بعض اصحاب السيارات الصغيرة، صباحاً، إلى بيت هوبي في منطقة شعبية ليبتاعوا منه البنزين..

سألنا هوبي: عن سبب اقبال السيارات على بيته وهو الذي لا يملك سيارة لكي يتزود من المحطات بالبنزين حتى يبيعه في السوق السوداء بالشكل الذي نراه؟

فقال "هوبي" اتزود من خلال سيارات "ولد عمي".. وعندما استطلعنا وتحققنا في الكيفية التي يتزود بها "هوبي" بالبنزين في براميل داخل بيته.. احدى السيارات كابرس يتسع خزانها إلى اكثر من ٢٠٠ لتر.. اذ حوره صاحبها لمهمات مثل هذه.

امثال "هوبي" في شتى بقاع بغداد كثيرون، وجدوا في استغلال حاجة الناس إلى البنزين "مهنة" تدر عليهم.

احد مسؤولي النفط علق على "قصة" هوبي بان نصف البنزين يذهب إلى السوق السوداء، ولا تستطيع الدولة ان تفعل شيئاً لان اسلوب التعبئة قانوني ولا يمكن ان تجبر احداً يقف في الطابور على الخروج منه لأنه ملأ خزانه قبل ساعات.

الناس الذين يطلبون البنزين بشكل حقيقي لتسيير عجلاتهم لا يستطيعون الوقوف ساعات بانتظار الحصول على (٤٠) أو (٥٠) لتراً..

لكن بعضهم استمر وقوفه بالطابور مؤكداً انه لا سبيل للحصول على البنزين إلا بهذه الطريقة.

لا تتوقف مشكلة شحة البنزين في بغداد وبعض المحافظات عند "البحارة" الذين يسرقون حصة الناس في وضح النهار، بل يتعدى إلى ما هو ابعد من ذلك، اذ يعتقد الناس ان اصحاب المحطات متواطئون مع بعض "البحارة" مقابل اثمان يدفها هؤلاء والمواطن العادي غير قادر على دفعها.

قال نديم لنا، لا يمكن ان تسير الامور بشكلها الطبيعي في اية محطة، ولن ننزه احداً من "اللعب" في التوزيع، واكد ان هناك مبالغ طائلة يحصل عليها البعض ويعتقدون انها فرصتهم التاريخية في "الرزق" الحلال الصافي!

احد اصحاب المحطات القى بشحة البنزين على عمل المافيات التي "تشتغل" ليلاً ونهاراً في سبيل ابقاء الازمة متفاقمة، وقال "ان البواخر التي تستورد البنزين، تباع وهي في البحر، وتستبدل ببنزين أقل كلفة وكفاءة".

حاجة الناس إلى تشغيل مولداتها الخاصة فاقمت من سعيهم للحصول على كمية "متواضعة" من البنزين، فالحر لا يطاق ولا بد من كسر حدته بتشغيل المولدات، وهذه الحاجة تفنن البعض في كيفية استغلالها على احس وجه، ليصل سعر اللتر الواحد في بعض الاحياء إلى (١٥٠٠) الف وخمسمئة دينار.

انقطاع التيار الكهربائي المستمر عن معظم مناطق بغداد، ساهم في ازدياد الشحة، ومسؤولو الكهرباء يلقون باللائمة على مسؤولي النفط، وهكذا، الكل بريء، حسب وجهة نظره.

يقترح طارق ان تقوم وزارة النفط بتزويد اصحاب السيارات بكابون شهري مثلما طبق هذا النظام التوزيعي في اوقات سابقة وبذلك يمنع استغلال الكثير والتطاول على حصة الآخرين.

اقتراح طارق طوره احد الواقفين واسمه نبيل قائلاً: ان بناء مصافي جديدة وعلى وجه السرعة في اماكن متعددة من بغداد سيعجل بالقضاء على شحة البنزين.

واضاف: ان ما يجري في بعض المحافظات شهد نجاحاً جعل اهل المحافظة يشعرون "بالامان" من وجود البنزين.

وبعد ذلك، عدنا إلى هوبي الذي وقف عند باب البيت قائلاً: لقد نفد البنزين عندي.. تعالوا باجر اخوان.

تغييرات في البنتاغون

الادميرال مايك مولر بدلاً من الجنرال بيتر بيتس

بغداد / المدى

اثارت التغييرات التي اعلنتها ادارة بوش في رئاسة هيئة الاركان المشتركة الدهشة والخاصة باستبدال الجنرال بيتر بيتس.

وقال وزير الدفاع روبرت غيتس، انه قرر "على مضض" اجراء التعديلات، مع انه من المؤيدين لتعيين الجنرال بيتس، وذلك تجنباً لاحداث خلاف في مجلس الشيوخ، والذي كان من المفروض اخذ موافقته بشأن تمديد خدمة بيتس.

وقال غيتس انه قرر تعيين الادميرال البحري مايك مولر رئيساً لهيئة الاركان بدلاً من الجنرال بيتس، اما الجنرال - ادميرال ادموند غامباستياني فقد اعلن يوم امس احالته على التقاعد.

وكان الجنرال بيتس في مركز صنع القرار العسكري لادارة بوش حول افغانستان والعراق طوال الاعوام الستة الماضية - كنائب لرئيس الهيئة ثم رئيساً لها وكان ايضاً المهندس الاساسي في عام ٢٠٠٣ لغزو العراق.

والقرار في عدم دخول معركة من اجل الجنرال بيتس يبدو اشارة من الادارة في رغبتها إلى فتح فصل جديد أو سجل جديد في الحرب العراقية من اجل استعادة تأييد الجمهوريين، الذي بدأ يتذبذب، لزيادة عديد القوات هناك.

وقد نفى غيتس اية شكوك حول اداء الجنرال بيتس وقال "انا آسف لان الظروف استدعت ضرورة اتخاذ مثل هذا القرار". وقال الوزير ان جميع من تحدث معهم من السياسيين ابدوا تقديرهم لبيتس وايضاً تأييدهم لضرورة اجراء تغيير في قيادة البنتاغون.

وكان من الممكن ان يبدو المشهد مدمراً في وقت كان فيه البيت الابيض يقاتل بشدة من اجل الحصول على تأييد الجمهوريين حول قرار قوات اضافية للعراق، اذ ان القادة الجمهوريين انذروا البيت الابيض مراراً من انهم يريدون رؤية نتائج مادية واضحة من اجل تبرير تأييدهم للحرب.

والمهمة اصبحت اكثر صعوبة في الايام الاخيرة مع ارتفاع اعداد القتلى الامريكان في العراق حيث وصل إلى علامة مخيفة وهي ٣٥٠٠ قتيل.

بعد اكمال استعداداتها

البصرة تستعد لتسلم ملفها الامني نهاية حزيران الحالي

البصرة / عبد الحسين الغراوي

اكملت الاجهزة الامنية في محافظة البصرة استعداداتها لتسلم ملفها الامني نهاية الشهر الحالي.

اعلن ذلك اللواء الركن علي حمادي الموسوي مدير شرطة المحافظة اذ سيشهد الشهر الحالي تسلم الاجهزة الامنية الملف الامني من القوات البريطانية بعد ان اصبحت جميع الاجهزة الامنية مستقرة ومهيأة لتسلم الملف الامني من القوات البريطانية نهاية شهر حزيران الحالي مشيراً إلى ان جميع الاستعدادات والاجراءات تم استكمالها لتكون الاجهزة الامنية مستعدة لحفظ الامن والاستقرار في محافظة البصرة وادامة الحياة اليومية فيها.

واوضح اللواء حمادي الموسوي ان الاجهزة الامنية صارت من الكفاءات القتالية من خلال الدورات التدريبية والروح المعنوية العالية ما يمكنها من اداء واجباتها على اكمل وجه.

البرلمان الجورجي يوافق على مضاعفة عدد الجنود في العراق

المدى / الوكالات

وافق البرلمان الجورجي على قرار الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي زيادة عديد الجنود الجورجيين المنتشرين في العراق إلى اكثر من الضعف لتصبح القوة مؤلفة من الفي جندي مقابل ٨٥٩ حاليا.

ووافق ١٤٥ نائبا على القرار، فيما صوت اثنان ضده.

وقالت رئيسة البرلمان الجورجي نينو بوردجانادزه اثر انتهاء عملية التصويت "انها رسالة مهمة تعني ان جورجيا تعرف ثمن الاستقرار والسلام وكذلك ثمن الصداقة".

وتقربت جورجيا من الولايات المتحدة منذ وصول ساكاشفيلي القريب من الغرب الى السلطة في ٢٠٠٤، ويسعى الرئيس الجورجي الى ادخال بلاده في حلف شمال الاطلسي.

العراقيون في الاردن.. قصص البحث عن اللجوء

عمان / اصوات العراق

الحراس الثلاثة، تركز حول الاسباب التي دعتني الى تقديم طلب المقابلة، خرجت من مبنى المفوضية الى حيث تمكنت ذاكرتي من الاحتفاظ بصورة واضحة المعالم لتلك اللهفة الغريبة التي تظلل وجوه طالبي اللجوء، أولئك الذين ضاق بهم العراق وضاقوا هم به بعد ان انتظروا طويلا وملوا الصبر الذي لا ينتهي واشياء اخرى قد لا يعيها سواهم.

وعلى باب المفوضية، كانت شابة في اوائل الثلاثينيات تنتظر ردا على محاولات "لم شملها" مع زوجها الذي غادر العراق قبل أربعة اعوام متجها الى استراليا، رفضوا طلبات زوجي المتكررة بلم الشمل معه، وانا وابنتي ذات الاعوام الخمسة نحاول ان تساعدنا المفوضية في عمان في ذلك دون جدوى.

وأضافت "فلا انا زوجة ولا انا مطلقة ولا استطيع العودة الى العراق، خشية عدم الدخول الى الاردن مرة اخرى لتضيع آخر فرصة بلم شمل عائلتي."

شاب مسيحي في نهاية العقد الثالث، فرح بحصوله على لجوء في دولة ثالثة غير الاردن؛ الا ان فرحته سرعان ما تبددت، اذ تزوج خلال فترة انتظاره للجوء التي تجاوزت السنوات الثلاث من احدى قريباته، ليكتشف ان عليه اما ان يسفرها وينتظر من جديد أو يسافر وتنتظر هي لعدة سنوات حتى يتمكن من لم شمله بها. وهما امران كلاهما مر، فهو لم يتصور ان يقتصر طلب اللجوء على شخص واحد فقط، وكان يظن ان الزوجة ستنظم اليه تلقائياً.

وكانت الاسباب الرئيسة لرغبة العراقيين في التوطين ببلد ثالث، تتراوح بين ضيق ذات اليد وضعف الاجور التي يشتكي الكثيرون من تدني مستوياتها وعدم تناسبها مع غلاء المعيشة في الاردن وعدم منح تراخيص عمل للوافدين والخوف من الترحيل بسبب عملهم بدونه.. فضلا عن رفض المملكة الاردنية اعتبار العراقيين النازحين الى الاردن، لاجئين حقيقيين.

وعلى الرغم من حاجتهم للحماية؛ الا انهم لا يندرجون ضمن التعريف العام الذي وضعته الأمم المتحدة لتعرف من هو اللاجئ، كما ان الاردن نفسه ليس من ضمن الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، ولا في بروتوكول ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين وليس هناك اي قانون محلي للاجئين ولا أية اجراءات معتمدة للبت بطلبات اللجوء.

ومع هذا تعتبر الكثير من المنظمات الدولية ان الاردن هو المتعاون الاول في مجال حماية اللاجئين العراقيين، أكثر بكثير مما تفعله حتى الدول التي كتبت القوانين الدولية نفسها. فحين اطلقت مفوضية اللاجئين عام ٢٠٠٣ نظام الحماية المؤقت في الاردن والمنطقة، كانت الاردن اول من استجاب لهذا النظام الذي يهدف الى منع ابعاد العراقيين المسجلين لديه واعادتهم الى العراق.

وطبقا لهذا النظام لا تقوم المفوضية بدراسة طلبات اللجوء بل تكتفي بمنحهم بطاقة لجوء مؤقت بدون وضعية اللاجئين بحد ذاتها، او حق الاقامة الدائمة في الاردن. والسبب في ذلك حسب قول المفوضية انها لاتمتلك الموارد اللازمة للبت في العدد الضخم من طلبات اللجوء.

أما عن الكيفية التي يتم بها منح العراقيين لبطاقة اللجوء المؤقت تقول (ام محمود) ان على من يراجع المفوضية للمرة الاولى ان يأتي في وقت مبكر من الصباح يتراوح ما بين السابعة والنصف والحادية عشرة صباحا، وان يتقدم بطلب حجز موعد لمناقشة اسباب طلبه للجوء (علما ان الموافقة على الطلب تعني ان الشخص سيحظى بفرصة توطين في بلد ثالث بموجب مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٨ التي تلزم المفوضية بالبت في طلبات اللجوء وبالعمل على توطين من يعترف به لاجئاً في بلد ثالث) ويكون هذا الموعد في خلال شهرين او ثلاثة اشهر على اقل تقدير.

وتشرح ام محمود في عمان خلاصة تجربتها في البحث عن لجوء، قائلة "غالبا يكون التعاطف أكبر مع النساء واصحاب العوائل ممن جلبوا اطفالهم معهم الى الاردن، وأكثر طالبي اللجوء هم من الهاربين من العنف الطائفي او من الموظفين المتعرضين للتهديد بسبب عملهم مع الحكومة والعاملين مع القوات الاجنبية."

امرأة في الاربعين لجأت الى الاردن مع عائلتها منذ عامين تحدثت عن بطاقة اللجوء المؤقت، قائلة انها قدمت طلباً للحصول عليها لان زوجها عمل لفترة في احدى القواعد الأمريكية في بداية دخول القوات الامريكية الى العراق، وبعد توجيه التهديدات للعاملين في القواعد الأمريكية ترك عمله وجلس في بيته؛ لكن التهديدات لم تنقطع مما اضطرنا جميعا الى ترك العراق خوفا عليه من القتل.

اما (ام عمار) المريضة بمرض مزمن في القلب، قالت ان الحاصلين على بطاقة اللجوء بوسعهم الحصول على بعض المميزات مثل الرعاية التي تحظى بها هي من مؤسسة (الكاريتاز) التي تتعامل مع العراقيين من حاملي هوية المفوضية؛ وذلك بمنح اصحاب الامراض المزمنة حصصاً دوائية.. اضافة الى تقديم هذه المنظمة للمساعدات عن طريق الكشف على البيوت وتحديد احتياجاتها من اثاث منزلي وغيرها من المساعدات التي تكون الكثير من العوائل بامس الحاجة اليها بسبب حالة الفقر التي تستشري بين هذه العوائل التي جاء اغلبها الى الاردن في العام الماضي، والتي يعتبرها البعض اكثر الشرائح العراقية فقرا في المملكة الاردنية، لانها هربت بما يسترها من ثياب ومدخرات قليلة، سرعان ما نفذت وسط غلاء المعيشة في العاصمة عمان.

يذكر ان الانباء التي نشرتها وسائل الاعلام الاردنية عن توجه عدد من الشخصيات العراقية والعاملة في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الى عمان منتصف شهر حزيران الجاري لبحث اوضاع اللاجئين، تزامنت مع زيارة المفوض السامي لشؤون اللاجئين انتونيو جوتيريس الاردن الاربعاء الماضي، ويبدو ان تطورات ما ستلحق بملف اللاجئين العراقيين خلال الايام القادمة كما يعتقد البعض هنا في عمان، خصوصا بعد ان اكد غوتيريس خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده حال وصوله ان زيارته للمنطقة تأتي بهدف رفع الوعي حول الاوضاع المأساوية التي يعاني منها العراقيون، وبهدف مناصرة وكسب التأييد لهم داخل البلدان التي لجأوا اليها.

وحول مساعدة العراقيين بالتوطين في بلد ثالث ودور الولايات المتحدة على وجه التحديد، اجاب جوتيريس انه "تلقى التزاما امريكيا في زيادة اعداد العراقيين واعادة توطينهم في الولايات المتحدة الامريكية." مشيرا الى رقم يقدر بحوالي ٢٠ الف عراقي التزمت الولايات المتحدة باعادة توطينهم العام الحالي، داعيا دول العالم للقيام بمبادرات اعادة توطين العراقيين في بلد ثالث.

يشار الى ان خبراء في الاقتصاد تحدثوا نهاية عام ٢٠٠٦ عن تأثير رؤوس الاموال العراقية التي دخلت الى السوق الاردنية وساهمت في دفع معدل النمو الاقتصادي في النصف الاول من عام ٢٠٠٦ بنسبة تقارب ٨٪ وهي تعادل ضعفي نسبة النمو قبل الحرب. فيما كانت صحيفة "جوردان تايمز" قد نشرت في آذار مارس ٢٠٠٥ تقريرا عن ان وصول ٥٠ الف اسرة عراقية الى الاردن ادى الى ضخ مليارى دولار في الاقتصاد الاردني، وهو ما ساهم في تسريع دورة الاقتصاد بشكل واضح، مؤكدة انه " رغم وجود عراقيين واسعي الثراء ممن وظفوا استثمارات كبيرة في الاقتصاد الاردني، فإن معظم العراقيين يعيشون على الهامش ويشقون لتأمين عيشهم من غير تراخيص عمل ومن غير مدخرات."